الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5151 | الإثنين | 16 شوال 1446 هـ | 14 أبريل 2025 م | السنة الثامنة عشرة

في افتتاح البرنامج التدريبي حول تطبيقات هذا التطور المهم في النفط والغاز

جمال اللوغاني: التحول الرقمي أسهم في تحقيق الاكتشافات النفطية الأخيرة بالكويت

أكد الأمين العام لمنظمة الطاقة العربية المهندس جمال اللوغاني، أن التحول الرقمي واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في دولة الكويت أسهما في تحقيق اكتشافين عملاقين للنفط والغاز هما "النوخذة1- و ا لجليعة 2 -" باحتياطيات تقارب 4 مليارات برميل من النفط.

جاء ذلك في كلمة للمهندس اللوغاني أمس، خلال افتتاح فعاليات البرنامج التدريبي بعنوان "التحول الرقمي وتطبيقاته في قطاع النفط والغاز" بتنظيم مشترك بين منظمة الطاقة العربية "اوابك سابقا" والشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيماوية المصرية إنبي

وأكد اللوغاني أن تطبيق التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليل البيانات يسهم في تطوير عمليات الاستكشاف والإنتاج والتوزيع مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل في كل المجالات مشيرا إلى أهمية البرامج التدريبية التي تقيمها المنظمة بالتعاون مع شركة (انبي) في تطوير مهارات وكفاءات الكوادر الوطنية في الدول الأعضاء بالمنظمة.

وأضاف ان هذه المبادرات تسهم في دعم التحول الرقمي ورفع جاهزية قطاع الطاقة العربي لمواكبة المتغيرات العالمية مشددا على أهمية استمرار التعاون العربي في مجال بناء القدرات الرقمية وتعزيز تبادل الخبرات.

وأوضح أن التحول الرقمي هو عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين العمليات والإجراءات وزيادة الكفاءة والإنتاجية وهي أمور تؤدي دورا حيويا في رفع الأداء وخفض التكاليف في قطاع الصناعة البترولية.

واعتبر اللوغاني أن التحول الرقمي ليس مجرد تطبيق للتكنولوجيا بل هو تغيير شامل في الطريقة التي تعمل بها المؤسسات إذ يتطلب تغييرا في الثقافة التنظيمية وتطوير مهارات جديدة لدى العاملين لذلك يأتي التدريب كإحدي الأدوات الأساسية لزيادة المعرفة وتطوير المهارات.

وأشار إلى ما شهدته الدول الأعضاء في المنظمة من تجارب ناجحة في مجال التحول الرقمي ومنها برنامج تطوير وتحديث قطاع البترول في مصر الذي انطلق قبل نحو 10 سنوات وكانت إحدى ثماره تحديث (بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج) من خلال بناء مراكز رقمية وتطبيق نظام تخطيط وإدارة الموارد.

وأكد أن المنظمة تسعى من خلال هذه الدورة التدريبية إلى تزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات اللازمة لقيادة التحول الرقمي في قطاع الطاقة عبر تقديم نظرة شاملة على سلسلة القيمة في قطاع النفط والغاز من الاستكشاف والإنتاج إلى التكرير والتوزيع وعبر إيضاح كيفية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين العمليات وزيادة الكفاءة وآلية استخدام أنظمة تخطيط موارد المؤسسات لإدارة العمليات بشكل متكامل وفعال. وأعرب اللوغاني عن شكره لوزراء الطاقة والبترول في الدول الأعضاء بمنظمة الطاقة العربية على دعمهم الكبير لإنجاح البرنامج التدريبي من خلال ترشيح الكوادر الفنية المتخصصة للمشاركة فيه معتبرا ان ذلك يعكس التزام الدول الأعضاء بتأهيل العنصر البشري ورفع كفاءته لمواكبة التحول الرقمي.

وائل لطفي: البرنامج يركز على استعراض التوجهات العالمية وتسليط الضوء على أحدث التطبيقات الذكية في عمليات الاستكشاف والإنتاج

جمال اللوغاني

ومن جانبه قال رئيس شركة "إنبي" المهندس وائل لطفي في كلمة مماثلة إن البرنامج التدريبي يركز على استعراض للتوجهات العالمية في مجال التحول الرقمي وتسليط الضوء على أحدث التقنيات والتطبيقات الذكية في عمليات الاستكشاف والإنتاج وإدارة العمليات والأصول والسلامة والصحة المهنية وتحليل البيانات إضافة الى آخر حلول الأمن السيبراني وأمن المعلومات.

وأضاف لطفي ان شركات الطاقة تسعى من خلال رفع كفاءة الأصول وتحسين الأداء والإنتاجية لتعظيم الإنتاج وضمان جودة وفاعلية التشغيل موضحا أن ذلك "يتطلب الاعتماد على أساليب رقمية ذكية تعتمد على التخطيط المسبق والتنبؤ بالمعوقات والمشكلات قبل وقوعها".

وأعرب عن أمله أن يتحول البرنامج التدريبي الى منصة حوار وفرصة حقيقية لتطوير القدرات وتوسيع آفاق التعاون بين الشركاء في المنطقة.

ويتضمن البرنامج الذي يستمر خلال الفترة من 13 إلى 15 أبريل 2025 محاور متعددة حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليل البيانات إضافة إلى استعراض تجارب ناجحة من الدول الأعضاء مثل الكويت ومصر في مجالات التحول الرقمي.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز معارف ومهارات العاملين في قطاع الطاقة حول تقنيات التحول الرقمي بمشاركة نحو 130 متخصصا من شركات البترول والطاقة بالدول الأعضاء في المنظمة.

في كلمتها الافتتاحية لمؤتمر"شورى - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي"

مروة الجعيدان: نولي اهتماما بالغا بتعزيز البيئة التنظيمية والرقابية للشركات العاملة بأحكام الشريعة

"التجارة" تسعى لتكون الكويت واحدة من أكثر الدول ديناميكية في نمو قطاع التمويل الإسلامي

جانب من حضور مؤتمر شورى - أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي

أكدت وكيل وزارة التجارة والصناعة بالتكليف مروة الجعيدان أن الوزارة تولي اهتماما بالغا بتعزيز البيئة التنظيمية والرقابية للشركات العاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية منذ انطلاق أول بنك إسلامي في الكويت العام 1977.

وقالت الجعيدان في كلمتها الافتتاحية أمس الأحد، لمؤتمر "شورى – أيوفي التاسع للتدقيق الشرعي"، الذي تستمر أعماله يومين إن الوزارة حرصت منذ ذلك الوقت على مواكبة تطور هذا القطاع الحيوي وفق الضوابط الشرعية.

وأوضحت أن فترة التسعينيات شهدت تأسيس عدد من الشركات الإسلامية التي تطلبت تكييف عقود تأسيسها وأنظمتها بما يواكب الضوابط الشرعية عبر تفعيل الأطر القانونية.

وبينت أنه من الأطر القانونية قانون الشركات الذي يلزم الشركات الإسلامية بتعيين هيئات رقابة شرعية مستقلة واعتماد تقاريرها والإفصاح عنها بكل شفافية كعنصر أساسي في مصداقية أعمالها وضمانا لثقة جمهور المتعاملين والمستثمرين.

وذكرت أن التدقيق الشرعي لم يعد مجرد نشاط فني أو إجرائي بل هو نظام رقابي متكامل يسهم في بناء مؤسسات مالية تحقق التوازن بين الالتزام بالأحكام الشرعية من جهة وتحقيق كفاءة الأداء المؤسسي من جهة أخرى.

وأكدت حرص الوزارة على العمل بشكل وثيق مع الجهات الرقابية الأخرى في الدولة وعلى رأسها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين من أجل توحيد المعايير وتعزيز ممارسات الحوكمة والتدقيق الشرعي.

وبينت الجعيدان أن (التجارة) تدعم كذلك ترخيص ومتابعة الأنشطة الداعمة لهذا القطاع مثل شركات الاستشارات الشرعية ومكاتب التدقيق الشرعي الخارجي ما يعكس التزام الدولة بتهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة وموثوقة تدعم الاقتصاد الإسلامي.

ولفتت إلى جهود الوزارة من أجل جعل الكويت واحدة من أكثر الدول ديناميكية في نمو قطاع التمويل الإسلامي إذ تمثل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية اليوم حوالي 49 في المئة من إجمالي أصول القطاع المصرفي الكويتي بحسب تقرير وكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني بنهاية النصف الأول من عام 2024.

وأضافت أن هذا المؤشر لا يعكس فقط توسع التمويل الإسلامي بل يدل أيضا على الثقة المتزايدة التي يحظى بها هذا القطاع محليا ودوليا متوقعة أن يستمر هذا النمو في السنوات المقبلة مدفوعا بالطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية وبدعم من سياسات الدولة الرشيدة نحو جعل الكويت مركزا ماليا إقليميا للتمويل الإسلامي.

وأوضحت الجعيدان أن عقد هذا المؤتمر في الكويت بمشاركة واسعة من الجهات الرقابية والخبراء والعاملين في قطاع المالية الإسلامية يشكل فرصة مهمة لتبادل الرؤى وتعزيز التكامل بين التجربة النظرية والممارسة العملية النظر في آفاق تطوير التدقيق الشرعي في ظل التحولات العالمية المتسارعة.

ويناقش المؤتمر (شورى) الذي انطلق منذ العام 2009 قضايا ومسائل في حوكمة الرقابة الشرعية تشتد الحاجة إلى توسيع النقاش واستطلاع أراء الخبراء فيها والوقوف على أفضل التنظيمات والتطبيقات والممارسات.

برعاية محافظ المركزي ورئيس مجلس إدارة المعهد باسل الهارون

"الدراسات المصرفية" يفتتح برنامج تدريب الدفعة السادسة من شهادة المدقق الشرعي المعتمد

رنا النيباري متوسطة المشاركين في البرنامج التدريبي

الهارون: هدفنا تعزيز وضمانة التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة ومقاصدها

النيباري: التدقيق هو عمل أساسي من أعمال الرقابة الشرعية وحوكمتها

افتتح معهد الدراسات المصرفية الدفعة السادسة من برنامج المدقق المالي الشرعي المعتمد برعاية محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس ادارة المعهد باسل الهارون.

وقال المعهد في بيان صحفي أمس الاحد إن البرنامج أحد برامج مبادرة كفاءة التي أطلقها "المركزي" بالتعاون مع البنوك الكويتية ويتولى إدارتها وتنفيذها معهد الدراسات المصرفية.

ونقل البيان عن محافظ "المركزي" باسل الهارون تأكيده أهمية هذا البرنامج الموجه لرفع كفاءة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حيث يعد التدقيق من أساسيات حوكمة الرقابة الشرعية خصوصا في ظل التغييرات التي يشهدها القطاع المصرفي الإسلامي والصناعة المصرفية عامة.

وأضاف الهارون أن هذا البرنامج القيم لتطوير العاملين في مجال التدقيق الشرعي من أهم الموضوعات المطروحة للعاملين في القطاع المصرفي والمالي الإسلامي ويهدف لتعزيز وضمانة التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وأشار الى أن بنك الكويت المركزي أصدر في 20 ديسمبر 2016 تعليماته بشأن "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية"، متضمنة مجموعة العناصر المنظمة لحوكمة الرقابة الشرعية وغيرها من الموضوعات المهمة ذات الصلة.

وأوضح البيان أن البرنامج الذي افتتحته المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية رنا النيباري شارك فيه نخبة من العاملين في مجال التدقيق الشرعي في البنوك الكويتية الإسلامية وشركات ومكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى عدد من المشاركين من جهات مختلفة.

وقالت النيباري وفق البيان إن التدقيق الشرعي هو عمل أساسي من أعمال الرقابة الشرعية وحوكمتها مما يؤكد أهمية تأهيل الكوادر البشرية تأهيلا مهنيا عالية الجودة وبالتالي ضرورة مضاعفة الجهود والمبادرات التي تسهم في رفع قدرات كوادر التدقيق الشرعي في الكويت.

وقام المركزي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية بإعداد شهادة "المدقق الشرعي المعتمد"، بحيث تغطي مجال التدقيق على أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما فيها أنشطة الاستثمار المالي والتأمين بما يحقق لها الشمول في مجالات نشاط الصناعة المالية الإسلامية.

وأشار الى أنه تم الاسترشاد في إعداد هذه الشهادة بأفضل الممارسات وأحدث المواد العلمية كما تتمتع باعتماد بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ومعهد لندن للصيرفة والتمويل.

نادي خيطان الرياضي

إعلان

للسادة أعضاء الجمعية العمومية

بشأن حضور الجمعية العمومية العادية السنوية

يسر مجلس إدارة نادي خيطان الرياضي دعوة السادة أعضاء الجمعية العمومية لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية للنادي وذلك يوم (الأحد) الموافق 2025/06/01 الساعة (6:00 مساءً) بمقر نادي خيطان الرياضي بمنطقة خيطان الجنوبي وذلك للنظر في الأمور التالية:

(1) تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المالية المنتهية.
(2) الحساب الختامي وتقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية.
(3) خطة مجلس الإدارة المقترحة لكافة أعمال النادي للسنة التالية.
(4) مشروع الميزانية المقترحة للسنة المالية التالية.
(5) الاقتراحات المقدمة إلى مجلس الإدارة قبل موعد الاجتماع بخمسة وعشرين يوماً على الأقل من أعضاء المجلس أو من أعضاء الجمعية الذين لهم الحق في حضور الاجتماع.
(6) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه السنوية أو تفويض مجلس الإدارة بذلك.

علماً بأن آخر موعد لتلقي المقترحات يوم (الأربعاء) الموافق 2025/05/07 م حتى الساعة الثانية عشر ظهراً.

وطبقاً للمادة (24) من النظام الأساسي للنادي، تتكون الجمعية العمومية للنادي من الأعضاء العاملين الذين مضت على عضويتهم ثلاث سنوات ميلادية على الأقل والمسددين لالتزاماتهم المالية في المواعيد وبالشروط والأحكام المنصوص عليها في هذا النظام ويسرى ذلك على من يكتسب العضوية عقب إشهار هذا النظام ونشره في الجريدة الرسمية دون أعماله بأثر رجعي. .

ملاحظة: على الأعضاء إحضار أي من أصل البطاقة المدنية أو شهادة الجنسية ليتمكن العضو من حضور الاجتماع.

رئيس مجلس الإدارة